مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 30، العدد (3)، ص ص 39 - 70، الرياض (2018م/ 1440هـ)

المضامين الحجاجية عند ابن أبي العزّ في شرح العقيدة الطحاوية

عبد الرزاق بن طاهر معاش*

جامعة الملك فيصل

(قدم للنشر في 21/ 05/ 1439هـ؛ وقبل للنشر في 23/ 06/ 1439هـ)

المستخلص: هذه دراسة في تتبع المضامين الحجاجية عند القاضي ابن أبي العزّ ﷺ في شرحه للعقيدة الطحاوية. بالتمييز بين ثلاثة أنماط من المضامين: نمط متعلق بالمقدمات المنهجية، وأطلق عليها: المضامين الحجاجية التقديمية. ونمط ثان تعلق بتقرير المسائل العقدية العلمية، وأطلق عليها: المضامين الحجاجية في التقرير. ونمط ثالث له علاقة بالمناقشة والردود على المخالفين. وتحت كل نمط مجموعة من القواعد، والأساليب، والأمثلة التطبيقية. وقد مزج الباحث في هذه الدراسة بين الوصف، والاستقراء، والتحليل. ومن أهداف هذه الدراسة: بيان تهافت تلك الإشاعة الجائرة غير المنصفة، والبعيدة عن الموضوعية والعلمية، وعن حقيقة منهج علماء السلف بوصفه بأنه منهج خطابي موجّه للعامة، وهو خلو من الأسلوب البرهاني. ومنها: الحرص على إبراز الميزان العلمي الدقيق في الحجاج العقدي عند علماء السنة من حيث المقدمات المنهجية في التقرير، وفي المناقشة والردّ. ومنها: عرض مثال تطبيقي على إتقان الحجاج عند علماء أهل السنة، باستعمال كل أنواع الأدلة الصحيحة، نقلاً كانت أم عقلاً. من أهم ما توصل له الباحث: تميّز المنهج المتبع عند علماء أهل السنة في تقرير العقيدة، من حيث دلائلها ومسائلها، وقوة الحجاج في ذلك كله، مع اتحاد في ذلك عبر القرون. التزام القاضي ابن أبي العزّ شروط الحجاج في كتابه، مثل: التحقق من مسمّى الأقوال والآراء، والتأكد من نسبتها إلى قائليها. وتحقيق المنهج الحجاجي في العرض والاستدلال، فأظهر جلياً المقدّمات المنهجية التي أسّس عليها شرحه، كما التزم صوراً من الحجاج الصحيح في استدلالاته؛ كالاستدلال بالنقض، والاستدلال بالقلب، والاستدلال بالمعارضة، واستعمال القياس الصحيح، وطرح الأقيسة الفاسدة.

ومن أهم التوصيات: دراسة مناهج شروح الكتب العقدية بالتركيز على ملامح الحجاج بأنواعه فيها، الدراسات المقارنة بين الحجاج العقلي بين أهل السنة ومخالفيهم لإبطال اعتقاد أن ذلك حكر على المتكلمين، مع أن واقعهم يظهر عكس ذلك تماماً.

الكلمات المفتاحية: الحِجاج، المضامين الحجاجية، القاضي ابن أبي العز الحنفي، مصطلحات كلامية، المناظرة، شرح العقيدة الطحاوية.

Ibn-Abi-Al'izz's Rational Argumentational Contents Used in Explaining Alaqeedah Attahaawiyyah

Abdulrazzaaq Taahir Ma'aash*

King Faisal University

(Received 07/02/2018; accepted for publication 11/03/2018.)

Abstract: This research investigates Ibn-Abi-Al'izz's rational argumentational contents in his explanation of *Al'aqeedah Attahaawiyyah* (Tahaawi's *Statement of the Beliefs of Ahl-Assunnah wa Al-Jamaah*). Three types of content are identified: introductory content, concerned with methodology; academic content, concerned with verifying beliefs; and refutational content, concerned with answering critics. Each type of content has its related rules, procedures and practical examples. The research is concerned with the unfounded allegation describing the Salafi methodology as commoner-oriented, void of rational argumentsation. It aims to refute that allegation and to highlight the rational traits of the consistent methodology of Ahl-Assunah. The research applies an approach that is descriptive, deductive and analytical. According to the research findings, the methodology of Ahl-Assunnah is characterized by strong rational argumentation for beliefs. Also, Ibn-Abi-Al'izz has fulfilled the conditions of rational argumentation meticulously in verifying and documenting statements and opinions, exposition and all types of reasoning, e.g. falsification, verification, inference, intuition, and valid and invalid syllogisms. The research recommends that the methodology followed in explaining the writings on beliefs should be studied carefully, with special attention to rational argumentation. It also recommends that comparative studies be conducted on the use of rational argumentation by Ahl-Assunnah and by their opponents, in order to establish which side is more committed to such use.

Keywords: rational argumentation, argumentational contents, Ibn-Abi-Al'izz, *kalaami* concepts, debates, *Alaqeedah Attahaawiyyah* (Tahaawi's *Statement of the Beliefs of Ahl-Assunnah wa Al-Jamaah*), Imam Tahaawi.

(*) أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الملك فيصل.

الإحساء، المملكة العربية السعودية، ص.ب (400)، الرمز (31982).

(*) Assistant Professor, Department of Islamic Studies, College of Arts, King Faisal University.

Hasa, Saudi Arabia, p.o box: (400), Postal Code:(31982).

البريد الإلكتروني: *e-mail: abder16@hotmail.com*

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمّد، وسلّم تسليماً، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فقد أشاع أهل الكلام والغلوّ في العقليات عموماً، أن منهج السلف، أو منهج أهل الحديث، منهجٌ خطابيٌّ خلوٌ من الحِجاج العقلي الذي هو العمدة في إثبات العقائد الدينية والذود عنها، بل تجاوزوا هذا عندما اتهموا الأدلة النقلية المستمدة من الوحي بأنها ظنية تتقاصر عن إفادة اليقين في المطالب الإلهية.

وهذا راجعٌ - في نظري حسب تتبعي لمقولات أهل الكلام - لضعف باعهم في معرفة أدلة الوحي، وما بُني عليها من علوم الشريعة، ومناهج أئمتها وعلمائها فيها، وهذه الأدلة التي لا يُقصد بها الأدلة النقلية من الكتاب والسنة فحسب، بل حتى الأدلة العقلية الصحيحة التي تضمنتها تلك النصوص؛ فيطلق عليها في مجموعها: الأدلة الشرعية؛لأن الدليل الشرعي لا يطلق في مقابل الدليل العقلي - كما يفهمه «العقلانيون» القدماء والمحدثون -، بل يطلق في مقابل الدليل البدعي، فالنقلي الصحيح والعقلي الصريح صنوان، لا يمكن تعارضهما في الدلالة؛ ولذلك كان الدليل الشرعي متضمنا لهما، ومقابلاً بهما للدليل البدعي الذي لا يرتكز على الدلالة الصحيحة الصريحة، سواء أكانت نقلية أم عقلية، وكلا النوعين من الأدلة - أقصد النقلية والعقلية - قد مُلئت بها نصوص الكتاب والسنة، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ (العنكبوت: 43).

وهذه الأدلة النقلية ذات الدلالات العقلية هي ما يسميه بعض العلماء بـ«الأقيسة العقلية الصحيحة» ومنها الأمثال المضروبة في القرآن، التي أُثبت بها توحيد الله تعالى في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وكذلك النبوة وما يتعلق بها، والبعث وحقيقته[1].

موضوع البحث:

هو دحض تلك المقولة المفتراة على أتباع السنة والأثر؛ ولذلك اخترت كتاباً من أهم كتب العقيدة السلفية، وهو «شرح العقيدة الطحاوية» لأتتبع فيه المضامين الحِجاجية التي احتواها هذا الشرح النفيس، بقلم مؤلفه الشيخ القاضي صدر الدين، محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العزّ، الدمشقي رحمه الله؛ ليجلّي صورة الحِجاج عند علماء السنة، من خلال نموذج القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله، وإن لم يكن بدعاً في هذا؛ إذ قد سلك رحمه الله طريق من سبقوه من العلماء في بيان هذه العقيدة، والذّود عنها، والردّ على المخالفين.

(1) ينظر: الموافقات، للشاطبي (247-248)، وإيثار الحق على الخلق، لابن الوزير (ص87)، ودرء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (10/ 129)، والرد على المنطقيين له (ص382)، والأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، للعريفي (ص45، 59).

والمفارقة المنهجية هنا - وهذا ما يميّز شرح ابن أبي العزّ - أن الإمام ابن أبي العزّ رحمه الله عمد إلى عرض العقيدة السلفية بما تقوم به الحجة على المخالف، فضلاً عن الموالف، وفرقٌ بين منهج يقدّم العقيدة للموالف على جهة البسط والتقرير، وبين منهج يقدّمها على جهة الإقناع بالاحتجاج الذي لا يُردّ. وفي كلٍّ خير ونفع، وهذا من اتساع مناهج البحث العقدي عند أهل السنة والجماعة، وتنوّع طرائقه المناسبة لكل وضعٍ وحال.

ولا يعكّر على هذا - في نظري بإذن الله - أن الشيخ في هذا الكتاب كثير النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيّم - رحمهما الله -[2]؛ فيتوجّب نسبة ذلك كله إليهما دونه! لأنهما أصحاب ذلك المنهج وذاك المضمون.

فمما يقال في هذا المضمار: أنه لا ينبغي غمط الشيخ الشارح رحمه الله حقّه؛ فقد أجاد في سبك تلك النّقول وحبكها وصياغتها، بالإيجاز الوافي تارة، وبالمعنى تارة أخرى، كما أنه جمع متفرّقها في ظروف عصيبة أحاطت بالشيخين وأتباعهما ونقلة علومهما، وهذا يدلّ على مقدرة على التحرير، وليس مجرد نقل على طريقة حاطب الليل الذي يجمع الحية مع الحطب، بل المطالع لهذا الشرح النفيس يلحظ مقدرة الشيخ رحمه الله وقوة عارضته وصواب اختياراته، وحسن عرضها.

ثم إن الشيخ رحمه الله له في هذا الشرح تحقيقات مفيدة، وتعليقات سديدة، استقلّ بها مما لا يوجد بنصه أو معناه في تلك الموارد[3]. ولا غرابة في ذلك إذ كان رحمه الله فقيهاً وقاضياً وسليل بيت علم وفقه. ثم هو اعتمد كلام الشيخيْن: ابن تيمية، وابن القيم - رحمهما الله - بصورة خاصة في المسائل الدقيقة والمشكلة، فجاء شرحه لها وبيانه قوياً مقنعاً، كما ذكر ذلك الشيخ الدكتور عبدالرحمن المحمود[4].

(2) انظر: ما ذكره الشيخ عبدالرزاق عفيفي رحمه الله في ذلك. انظر: شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط8، 1404هـ، وهي مثبوتة في الهوامش (من صفحة72إلى صفحة527)، ومُحقّقا الشرح: الشيخ شعيب الأرناؤوط، والدكتور عبدالله التركي في هوامش الكتاب، طبعة مؤسسة الرسالة، والدكتور عبدالعزيز العبداللطيف في «تعليقات على شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العزّ الحنفي، مع بيان موارد الشرح». (ص45 وما بعدها).

(3) أغلب ما نقلته في هذه الدراسة هو من هذا القبيل، وقد بلغ اثنين وثلاثين (32) نقلاً، قارنتها بكتب الشيخين - رحمهما الله - فلم أجدها فيها، وكذلك قارنتها بجدول الدكتور العبداللطيف فلم أجده نصّ عليها، وبعضها ذكر أنها موجودة بالمعنى. هي في هذه الدراسة في الصفحات: (10،11، 12، 14، 15[هـ5]، 17، 18، 21، 23، 25، 26[هـ4،2]، 27، 28، 29، 30[هـ2]، 31[هـ2]، 33[هـ4،2]، 34).

أما ما وقفت على أن القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله نقله باللفظ أو بالمعنى، فبلغ اثني عشر (12) نقلاً؛ هي في هذه الدراسة في الصفحات: (12[هـ1]، 16[هـ3،2]، 19[هـ4]، 20[هـ2]، 24، 26[هـ5]، 30[هـ1]، 32، 33[هـ1]).

(4) في تقديمه لكتاب «منهج الإمام ابن أبي العزّ وآراؤه العقدية=

مشكلة البحث وأسئلته الموضوعية:

ما حقيقة وصف منهج أهل السنة بأنه منهجٌ خطابيٌّ خلوٌ من الحِجاج العقلي، ومدى صحة هذه المقولة، ومدى قوة أدلة من يقول بها إلى زماننا هذا، أم أنها مقولة يتوارثها المقلّدون كابراً عن كابر، دون تبيّن أو تحقيق علمي مؤصّل؟ وما الأدلة لدحضها بأمثلة أو مثال من جهود السلف في بيان العقيدة الصحيحة، وما طرقهم الحجاجية؟

مصطلحات البحث:

1- مفهوم الحجاج وأغراضه:

الحجاج في اللغة: جاء في لسان العرب: يقال: حاججتُه أحاجُّه حِجاجاً ومُحاجّةً حتى حَجَجْتُه، أي: غلبتُه بالحجج التي أدليتُ بها.

والحجة: البرهان؛ وقيل: الحجة ما دُوفع به الخصم؛ وقال الأزهري: الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة. وهو رجلٌ مِحْجاجٌ أي جَدِلٌ. والتَّحَاجُّ: التخاصمُ؛ وجمع الحجة: حُجج وحِجاج. وحاجّه محاجة وحجاجا: نازعه الحجة. وحَجَّهُ يحجُّه حجا: غلبه على حجته[5].

والملاحظ من خلال هذا التعريف اللغوي: أن الحجاج يختص بالدلالة أساسا على معنى الإقناع عن طريق الجدال والتخاصم الفكري.

وتعد البرهنة منطلقا أساسياً في بناء النص الحجاجي، وهي عملية توظّف عمليات عقلية ينتقل بها الفكر من قضية إلى أخرى، مستعملاً عدة مستويات من التفكير والعمليات الذهنية كالاستقراء، والقياس، والاستدلال الجدلي والسببي.

ومن أهم وسائل الحجاج الإقناع، الذي بواسطته تُستخدم البراهين والحجج للدلالة على صحة ما يريد الإقناع به كل من المتحاورين أو المتناظرين، اعتماداً على أدلة صريحة لا تقبل الطعن إلا من باب التعنّت.

من أغراض الحجاج: الإثبات، والدحض، والنقض، والمعارضة، وغيرها[6].

2- المراد بـ«المضامين الحجاجية» في هذه الدراسة: هو ما ضمّنه القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في كتابه من الأصول والقواعد التي تقوم عليها الاستدلالات في تقرير المسائل، وشروط المناظرات واصطلاحاتها،

=من خلال شرحه للطحاوية» للباحث: عبدالله بن عبيد الحافي. (الصفحة غير مرقّمة).

(5) لسان العرب (مادة: حجج) (2/ 227).

(6) انظر: (الحجاج في مناظرة الحيدة والاعتذار، أطروحة علمية بجامعة مولود معمري، بالجزائر(2012م). من إعداد: مراد ليتيمي. (ص79-98)، وآداب البحث والمناظرة، للشنقيطي(ص203-204، 244، 247-253 وغيرها). وانظر فصولاً ماتعة في تعليم الحجاج في كتاب: المنهاج في ترتيب الحجاج، للإمام الباجي (ص34 وما بعدها إلى آخر الكتاب).

والتزام ذلك كله نظرياً وعملياً، كإيضاح الحجج، وإبطال الشبهات اللذيْن يستدعيان حسن النظر، والإعمال لتلك القواعد والأصول، ولا ننسى أن الشيخ القاضي ابن أبي العز رحمه الله كان قاضياً مارس الفقه تأليفاً وحكماً في القضايا التي تُعرض عليه، وهذا مما ساعده كثيراً في طريقة حجاجه، سواء في تقرير عقيدة السلف بأدلتها النقلية والعقلية، أم الدفاع عنها، والردّ على المخالفين.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1- تناوله بالعرض للطرق الحِجاجية عند علماء السنة، في المجال العقدي، من حيث الدلائل، والمسائل، سواء في التقرير والبيان، أم في الردّ على المخالفين، والمناقشة والحوار.

2- تعلّقه بكتاب من أهم كتب العقيدة السلفية، وهي عقيدة الإمام الطحاوي رحمه الله، وبشرحٍ هو أهم شروحها وأصوبها طريقة، هو شرح الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله.

3- الردّ على من يتهم منهج السلف بالجمود والغفلة عن الأدلة والحجج العقلية.

أهداف الموضوع:

وبناءً على ما سبق، فإن من أهم أهداف هذه الدراسة:

1- بيان حقيقة منهج علماء السلف في تقرير العقيدة في الله عز وجل وما يتفرّع عنها من عقائد في النبوات والبعث والجزاء، تأليفاً، ودرساً، وحِجاجاً، ومناظرةً.

2- إبراز الميزان العلمي الدقيق في الحجاج العقدي عند علماء السنة من حيث المقدمات المنهجية في التقرير، وفي المناقشة والردّ.

3- عرض مثال تطبيقي على إتقان الحجاج عند علماء أهل السنة، باستعمال كل أنواع الأدلة الصحيحة، نقلاً كانت أم عقلاً.

4- إتاحة تقدمة منهجية في الحجاج لكتاب ابن أبي العز رحمه الله تتكامل مع ما يقدّم في الساحة العلمية من جوانب مضيئة تتعلق بشرح العقيدة الطحاوية، أو في الدروس المتعلقة بها، مما يخدم الشرح.

حدود البحث:

حدود هذا البحث هو أثرٌ من آثار علماء السلف من القرن الثامن، وهو الشيخ القاضي ابن أبي العز الحنفي رحمه الله[7]، وذلك الأثر هو شرحه القيم لعقيدة الإمام الطحاوي رحمه الله[8]، المسمّى: «شرح العقيدة الطحاوية»[9]، وسأحاول - بحول الله - تتبّع مضامين

(7) توفي سنة 792 هـ.

(8) توفي سنة 321 هـ.

(9) الطبعة التي اعتمدتها في هذه الدراسة هي: الطبعة الأولى 1408هـ، بتحقيق الدكتور عبدالله التركي، والشيخ شعيب الأرناؤوط رحمه الله، ونشرتها مؤسسة الرسالة ببيروت.

الشيخ الحجاجيّة في تقرير عقيدة السلف والردّ على المخالفين، من حيث أسلوبُه في المناظرة والحِجاج، وباعُه في العلوم النقلية والعقلية، ودفعُه شبه الخصوم، وإقامتُه للحجة، ومصطلحاتُه المستعملة في الشرح اعتماداً، أو تقريراً، أو ردًّا، أو مناقشةً.

منهج البحث:

مزج الباحث في هذه الدراسة بين الاستقراء، والوصف، والتحليل.

الدراسات السابقة:

لم أجد – بعد البحث – من كتب في هذا الموضوع، عدا كتاب عن «منهج الإمام ابن أبي العز الحنفي وآراؤه في العقيدة من خلال شرحه للطحاوية»، وهو في الأصل رسالة علمية تقدم بها الباحث «عبدالله بن عبيد الحافي» إلى قسم الدراسات الإسلامية، بكلية التربية، بجامعة الملك سعود، سنة 1419هـ. وموضوعها مغاير لموضوع هذه الدراسة، حيث فصّل الباحث في تفاصيل المسائل العقدية عند الإمام ابن أبي العز في القسم الأكبر من البحث، ولم يخل البحث من حديث وبيان لمنهج الإمام في القسم الأول من البحث من حيث موقفه من أبرز قضايا «علم الكلام» كالقول بتعارض العقل والنقل، والتأويل، وعدم الاستدلال بأخبار الآحاد، وإن وردت في موضوع دراستي ففي سياق بيان المنحى الحجاجي عند الإمام ابن أبي العزّ رحمه الله في استعمال تلك القضايا في مضامينه الحجاجية التقديمية أو التقريرية لمسائل العقيدة، وبخاصة في إبراز أن «شرح العقيدة الطحاوية» كتاب جَمعَ بين تقرير العقيدة السلفية، والاستدلال لها، والرد على المخالفين بطريقة حجاجية وحوارية قارعت آراء أهل البدع وحججهم، بأصول علمية واضحة وراسخة عند القاضي ابن أبي العز رحمه الله وهذا ما لم يتطرق إليه الباحث في بحثه؛ لأنه لم يكن – ربما – من منهجه في بحثه. ثم منهج الدراستين وتنظيمهما الهيكلي مختلف تماماً لاختلاف طبيعتهما، ومضمونهما المقصود بالبحث والعرض.

خطة هذه الدراسة:

تشتمل خطة الدراسة على هذه المقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

- **التمهيد: يتناول ترجمة مختصرة للقاضي ابن أبي العزّ الحنفي** رحمه الله.
- **المبحث الأول: المضامين الحجاجية التقديمية عند ابن أبي العزّ، وفيه ثمانية مطالب:**
  - المطلب الأول: عدم تعارض العقل والنقل.
  - المطلب الثاني: التعبير بالألفاظ والمصطلحات الشرعية.
  - المطلب الثالث: ما جاء به الرسول ﷺ فيه كل حقّ، وهو كافٍ كامل.
  - المطلب الرابع: الأمثال المضروبة في القرآن هي

المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية.

- المطلب الخامس: توقّف فهم المعاني المعبَّر عنها باللفظ على معرفة عينها.
- المطلب السادس: الصواب من طرق المتكلمين يعود إلى ما ذُكر في القرآن.
- المطلب السابع: الاختلاف نوعان: تنوّع، وتضاد.
- المطلب الثامن: الإيمان بالمتشابه.

- **المبحث الثاني: المضامين الحجاجية العلمية عند ابن أبي العزّ في تقرير العقيدة، وفيه خمسة مطالب:**
  - المطلب الأول: تحرير الفروق.
  - المطلب الثاني: استعمال القياس الصحيح في حق الله، تعالى.
  - المطلب الثالث: بيان اتساع النصوص للاستدلال على مسائل العقيدة (أنواع التوحيد وأدلتها، تعدد دلائل النبوة، نقد مسالك أهل الكلام).
  - المطلب الرابع: تحرير معاني الألفاظ المتنازع عليها: (النظر، التأويل، الوسيلة، الجهة، الولاية).
  - المطلب الخامس: بيان دلالة أقوال الفِرق على بعض الحق، واستفادة بطلان قول كل فرقة من إبطال بعضها لأقوال بعض.
- **المبحث الثالث: المضامين الحجاجية في المناقشة والردّود،** وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: طريقة عرض ابن أبي لآراء المخالفين:
    - أولاً: بيان طرق أهل الضلال في الوحي.
    - ثانياً: عرض دعاوى المخالفين.
    - ثالثاً: عرض خلاصات لما يحتج به المخالفون على دعاويهم.
    - رابعاً: بيان النتائج التي توصل إليها المخالفون.
  - المطلب الثاني: طريقة ابن أبي العز في المناقشة والردّ:
    - ❋ طريقة عامة: وهي الحوار الافتراضي الذي يتم به حصر الصور، والإتيان على المفترضات.
    - ❋ طريقة تفصيلية: وتتضمّن:
      - أولاً: الاعتراض على المخالف بفساد طريقته.
      - ثانياً: بحث أوجه دلالات النصوص المحتج بها عند المخالفين.
      - ثالثاً: قلب أدلة المخالف، ومنازعته في جنس ما احتج به.
      - رابعاً: تحديد منشأ الغلط في الآراء والمقالات.
      - خامساً: مجانبة البغي على الخصم، وإقرار ما معه من الحق.
      - سادساً: تخطئة المخالف لا تكفيره.
- **الخاتمة،** وتتضمّن أهم النتائج والتوصيات.

❋ ❋ ❋

التمهيد

في التعريف بالقاضي ابن أبي العزّ، وفي مفهوم الحجاج وأغراضه، وأدواته

1 – التعريف بالقاضي ابن أبي العزّ: هو العلامة صدر الدين، محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي، الصالحي، الدمشقي. ولد سنة 731.

قال ابن حجر: كان أحد العدول بدمشق[10].

أشهر شيوخه: الحافظ ابن كثير رحمه الله صاحب التفسير.

اشتغل قديماً، ومهر، ودرّس، وأفتى، ثم وُلّي قضاء دمشق، ثم مصر، وسُجن بدمشق، بسبب إنكاره لقصيدة فيها شرك بالله[11]، وبعد خروجه أقام مُقترًّا عليه، إلى أن تغلّب الأمير يَلبُغا الناصري، وأصبح والياً على الشام للسلطان برقوق المملوكي، فرفع إليه أمره، فأمر برد وظائفه، ولم تطل مدته، فقد توفاه الله بعد ذلك[12].

له كتب، منها «شرح العقيدة الطحاوية»، و«الاتباع»، و«التنبيه على مشكلات الهداية» في الفقه، و«النور اللامع فيما يعمل به في الجامع»، أي: جامع بني أمية.

وكانت وفاته بدمشق سنة 792[13].

المبحث الأول

المضامين الحجاجية التقديمية عند ابن العزّ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «لابدّ أن يكون مع الإنسان أصولٌ كليّة تُردّ إليها الجزئيات؛ ليتكلّم بعلمٍ وعدل»[14].

ومما امتاز به منهج القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله هو الانطلاق من أصول وأسس علمية ومنهجية في التقرير، وفي المناقشة والردّ على المخالف؛ لهذا نجده يقرر هذا أحسن تقرير وأوضحه فيما ينطلق منه، ويستند إليه، وفيما يلي عرضٌ لما أسميتُه «المضامين الحجاجية التقديمية» استخرجتها من كلامه رحمه الله في شرحه للعقيدة الطحاوية.

المطلب الأول: عدم تعارض العقل والنقل:

هذا الأصل ثابت في تقريرات الشيخ رحمه الله كما هو عند أسلافه من علماء أهل السنة؛ ولهذا كان هذا الأصل عنده من المسلمات، بل والبدهيات العقدية، التي لا تقبل الجدال؛ ولذلك نجده – كما سيأتي في ثنايا هذه الدراسة – يقلب قوانين المتكلمين في دفع تعارض العقل والنقل، التي تنتهي إلى تقديم العقل على النقل.

قال القاضي رحمه الله في شرحه لقول الإمام الطحاوي رحمه الله: (فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله

(10) إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر (2/ 82).

(11) انظر سرداً للحادثة بتمامها في: إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر (ل-260).

(12) إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر (1/ 408-409)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (8/ 557).

(13) إنباء الغمر بأبناء العمر (1/ 409).

(14) مجموع الفتاوى (19/ 203)، وانظر من المرجع نفسه: (10/ 368).

ﷻ ولرسوله ﷺ): «أي: سلم لنصوص الكتاب والسنة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة، أو بقوله: العقل يشهد بضد ما دل عليه النقل! والعقل أصل النقل!! فإذا عارضه قدمنا العقل!! وهذا لا يكون قط. لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك، فإن كان النقل صحيحا فذلك الذي يدعى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك. وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح، ونقل صحيح أبدا»[15].

المطلب الثاني: التعبير بالمصطلحات والألفاظ الشرعية:

من المسالك التأصيلية التي جعلها القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله من أصوله الكلية، مما نعتبره من المضامين الحجاجية التقديمية أيضاً: التعبير عن قضايا الاعتقاد، ومسائله بالألفاظ الشرعية والمصطلحات التي جاء بها الوحي ودلّ عليها، فنجده رحمه الله يقرّر هذا، ثم يبيّن المنهج الصحيح في النظر في الألفاظ والمصطلحات التي تواضع عليها أهل الكلام المذموم، كما نجده رحمه الله يشير في مواضع إلى المزلق الذي يتهدد من يقبل تلك المصطلحات بإطلاق، بسبب التلبيس الذي يستعمله أهل الكلام؛ لإمضاء تلك المصطلحات المحتملة للحق والباطل، كما يفعلون - مثلاً- عند إطلاقهم لمصطلح (حلول الحوادث بالربّ تعالى)، وأنهم يريدون به - في الظاهر- أنه لا يحل بذات الله شيء من مخلوقاته - وهذا حقّ - ليصلوا إلى نفي الصفات الاختيارية عن الله تعالى وهذا باطل[16].

قال القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله: «والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة... وأما أهل الحق والسنة والإيمان فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده»[17].

وقال: «الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه ودليله: إما العقلي، وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالته على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه، وتخالفه متشابهة مجملة»[18].

وفي منهج النظر في تلك المصطلحات يقول القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله: «فيقال لأصحابها: هذه

(15) شرح العقيدة الطحاوية (ص227).

(16) انظر مصداق ذلك فيما سيأتي من كلام القاضي ابن أبي العزّ في هذه الصفحة والتي تليها. وانظر: المصطلحات الكلامية في أفعال الله تعالى (عرض ونقد)، للباحث أحمد محمد طاهر، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، سنة 1414هـ، والمصطلحات الكلامية في إثبات وجود الله وأسمائه وصفاته، للباحث محمد سعيد إبراهيم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، سنة 1414هـ.

(17) شرح العقيدة الطحاوية (ص71).

(18) المرجع السابق (ص240). وانظر المرجع نفسه (ص71).

الألفاظ تحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رُدّ. وهذا مثل لفظ المركب، والجسم، والمتحيز، والجوهر، والجهة، والحيز، والعرض، ونحو ذلك؛ فإن هذه الألفاظ لم تأت في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل الاصطلاح، بل ولا في اللغة، بل هم يختصون بالتعبير بها عن معان لم يعبر غيرهم عنها بها، فتفسر تلك المعاني بعبارات أخر، وينظر ما دل عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل»[19].

ويضرب القاضي ابن أبي العزّ ﵀ بعض الأمثلة على تلك المصطلحات المجملة والحادثة، مع بيان وجه عدم التسليم بها بإطلاق، فيقول: «وحلول الحوادث بالرب تعالى المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه، ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه – سبحانه – لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن – فهذا نفي صحيح. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته – فهذا نفي باطل»[20].

كما يبيّن ﵀ المزلق الخطِر لمن يسلّم لأهل الكلام مقولاتهم التي ظاهرها فيه نوع حق وصواب: «وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على ظن أنه نفى عنه – سبحانه – ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له. وإنما أُتي السُّني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه»[21].

المطلب الثالث: ما جاء به الرسول ﷺ فيه كلّ حقّ، وهو كافٍ كامل، فلا عُدول عنه:

كمال الشريعة وتمامها، ودلالتها على كل مسائل الدين: أصولها وفروعها، واحتواؤها على المعقول الصحيح الموافق للفطرة السليمة، كل هذا من الأصول العظيمة التي يقرّرها أهل السنة؛ ولذلك يكتفون بها، ولا يعدلون عن شيء منها بردٍّ أو معارضةٍ بمعقول وغيره.

وهذا – أيضاً – مما اعتمده القاضي ابن أبي العزّ ﵀ في أصوله الحجاجية التقديمية؛ فقال ﵀: «ما

(19) شرح العقيدة الطحاوية (ص15). وانظر المرجع نفسه (ص261).

(20) شرح العقيدة الطحاوية (ص97). وانظر تعليق الشيخ القاضي ابن أبي العزّ ﵀ على أبيات من الشعر للشيخ أبي إسماعيل الأنصاري، وتنبيهه إلى أنه (لو استعمل الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق). (ص56).

(21) شرح العقيدة الطحاوية (ص97).

جاء به الرسول كاف كامل، يدخل فيه كل حق، وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه، فلم يعلموا ما جاء به الرسول في كثير من الأمور الكلامية الاعتقادية»[22].

وقال رحمه الله: «وطريق أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوه بمعقول، ولا قول فلان، كما أشار إليه الشيخ رحمه الله. وكما قال البخاري رحمه الله: سمعت الحميدي يقول: كنا عند الشافعي رحمه الله، فأتاه رجل، فسأله عن مسألة، فقال: قضى فيها رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال الرجل للشافعي: ما تقول أنت؟! فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة! تراني في بيعة! ترى على وسطي زنارا؟! أقول لك: قضى رسول الله ﷺ، وأنت تقول: ما تقول أنت؟! ونظائر ذلك في كلام السلف كثير. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب: 36)»[23].

المطلب الرابع: الأمثال المضروبة في القرآن هي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية:

لما ظنّ كثير من الناس أن الدليل السمعي لا يكون عقلياً، وأن الدلالة العقلية إنما تُستفاد من العقل فقط[24]، وهذا من مظاهر الغلوّ في العقل، والجهل بالنص المنقول، قرآناً كان أو سنةً، لما ظنّ الناس ذلك، حرص علماء السنة على دحض ذلك الخطأ، ومنهم القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله حيث قرّره، وبيّن مسالك القرآن المتنوعة في الاستدلال بها، مع بيان المنهج الصحيح في تقرير المقدمات المتفق عليها والمختلف فيها، من ذلك قوله:

«والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مثل، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبين الحق في الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟ وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقا عليها، استدل بها، ولم يحتج إلى الاستدلال عليها. والطريقة الصحيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما يدعيه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية، بخلاف ما قد يشتبه، ويقع فيه نزاع، فإنه يبينه، ويدل عليه»[25].

المطلب الخامس: توقّف فهم المعاني المعبَّر عنها باللفظ على معرفة عينها، لا بمجرد العقل:

أصابت عدوى ما يُسمّى بـ«نظرية المعرفة»[26] عند

(22) شرح العقيدة الطحاوية (ص261).

(23) المرجع السابق (ص500).

(24) انظر: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: دراسة نقدية في ضوء الإسلام، د. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي (ص396) وما بعدها.

(25) شرح العقيدة الطحاوية (ص38). وانظر في هذا: مفتاح دار السعادة، لابن القيم (1/ 456-457). وانظر: الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلامية، د. عبدالكريم عبيدات، والأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، د.سعود العريفي (ص209 -307)، والمعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، د. القرني، دار عالم الفوائد، (ص 506 وما بعدها).

(26) عُرّفت بأنها: «بحث في المشكلات الناشئة عن العلاقة بين=

الفلاسفة، كلاًّ من أهل الكلام المذموم - معتزلة وأشاعرة ومن دار في فلكهم - وكذلك أهل التصوّف. ووقع بينهم جميعاً ردودٌ وتراشقات كلامية، أفضت إلى إبطال آراء كل تلك الفِرق؛ مما يدلّ على هشاشتها بسبب مخالفتها للعقل الصحيح والفطرة السليمة بَلْهَ الوحي المنزّل.

وتمحورت تلك الآراء حول القول بالشك المطلق قبل العلم، وبالشك النسبي، وبنظرية الإشراق التي تَبَنَّتْها المتصوفة، في صور وأشكال من الاضطراب الشديد، والأدهى في ذلك هو محاولاتهم - كلهم أو أكثرهم- الاستدلال بالنصوص القرآنية على تلك الآراء المتهافتة[27].

وقد عالج القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله هذه القضية، وردّ فيها على مثل تلك الآراء التي سبقت الإشارة إليها، ومما قرّره في ذلك:

قوله: «واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها، ويكون بينها قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط، حتى في أول تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يعلم البيان واللغة، ينطق له باللفظ المفرد، ويشار له إلى معناه، إن كان مشهودا بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويشار له مع العبارة إلى كل مسمى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر وأول ما علمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية، وهي الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل»[28].

وقال - مبيّناً الطرق التي يعرف بها مراد المتكلم -:

«ويعرف مراد المتكلم بطرق متعددة:

منها: أن يصرّح بإرادة ذلك المعنى.

ومنها: أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنى، فكيف إذا حفّ بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته، وما وضع له، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ (النساء: 164)، (وإنكم ترون ربكم عيانا كما ترون

=الذات العارفة والموضوع المعروف، والبحث عن درجة التشابه بين التصور الذهني والواقع الخارجي، ومدى خدمة هذا التصور لنظرية الوجود، ومدى أهمية هذه الدراسة للعقيدة الدينية» ثم مُثّل لهذا المنهج بأعمال أرباب الكلام كعبد الجبار المعتزلي، والبغدادي والرازي الأشعريين وغيرهما. انظر: نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، د. راجح الكردي (ص63-67).

(27) انظر: النجاة، لابن سينا (ص63)، ومعيار العلم، للغزالي (ص194)، والمنقذ من الضلال له أيضاً (ص109 وما بعدها)، ونظرية المعرفة عند مفكري الإسلام وفلاسفة الغرب المعاصرين، لمحمود زيدان (ص171 وما بعدها).

(28) شرح العقيدة الطحاوية (ص64).

الشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب)[29]. فهذا مما يقطع به السامع له بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذي وضع له مع القرائن المؤكدة، كان صادقا في إخباره. وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه، ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه، وهو تأويل بالرأي، وتوهم بالهوى»[30].

المطلب السادس: الصواب من طرق المتكلمين يعود إلى ما ذُكر في القرآن:

يعظّم القاضي ابن أبي العزّ ﵀ أسلوب القرآن، وطريقته في بيان الحق بأدلته، في مسائل العقيدة والشريعة، إذ كان هذا من أعظم صور إعجازه، فكان فيه الكفاية في البرهنة على عقائد التوحيد، وهو الأساس في استنباط الأدلة العقلية، وهو ما قرّره علماء الإسلام، كشيخ الإسلام ابن تيمية[31]، والقاضي ابن الوزير اليماني[32]، والدكتور محمد عبدالله دراز[33]، قرّروه أحسن تقرير؛ كما ذكر القاضي ابن أبي العزّ ﵀ أن ما أصاب فيه أهل الكلام من الاستدلال العقلي فهو يعود إلى بعض ما ذُكر في القرآن، فقال ﵀: «وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ (الفرقان: 33)»[34].

المطلب السابع: الاختلاف نوعان: تنوّع، وتضاد:

من المضامين التقديمية المهمة التي وردت في شرح القاضي ابن أبي العز ﵀، تحديد مجال الاختلاف من حيثُ ما يسوغ منه وما لا يسوغ، بل بيّن ﵀ المزالق التي قد يقع فيها مَن اختلافهم سائغ - وهو اختلاف التنوّع - كالجهل والظلم اللذيْن يؤديان إلى ذمّ مقالة الآخر، والاعتداء عليه، وهو من البغي المنهي عنه في الشرع.

وفائدة تحديد هذه المناطات - بعد تأمّلها - هي الوصول إلى حقيقة مقالات الفِرق التي قد يُظنّ أو يروّج لكونها من اختلاف التنوّع السائغ بين المسلمين، والأمر في حقيقته خلاف ذلك تماماً؛ إذ إنّ مقالات الفِرق هي من نوع الاختلاف الحقيقي الذي جاء ذمّه في الشرع، بما يحويه من الباطل، وبما يسبّبه من التفرق وعدم الاجتماع.

فقال ﵀: «ثمّ إن أنواع الافتراق والاختلاف في الأصل قسمان: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

(29) أخرجه بنحوه البخاري (4581)، ومسلم (183)، من حديث أبي سعيد الخدري ﵁.

(30) شرح العقيدة الطحاوية (ص226).

(31) انظر: مجموع الفتاوى (4/ 106)، (12/ 81).

(32) انظر: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان (ص17-22).

(33) انظر: النبأ العظيم (ص109-127).

(34) شرح العقيدة الطحاوية (ص76).

واختلاف التنوع على وجوه: منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقا مشروعا، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة ﷺ، حتى زجرهم النبي ﷺ، وقال: (كلاكما محسن)[35].

ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، ومحل سجود السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قد شرع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجح أو أفضل. ثم تجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم على شفع الإقامة وإيتارها ونحو ذلك! وهذا عين المحرم. وكذا تجد كثيرا منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر والنهي عنه: ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ»[36].

ثم بيّن حكم هذا النوع من الاختلاف، فقال: «الذمّ فيه واقع على من بغى على الآخر فيه. وقد دلّ القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك، إذا لم يحصل بغي، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ (الحشر:5)، وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم، وترك آخرون»[37].

«وأما اختلاف التضاد، فهو القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإما في الفروع... وأما أهل البدعة، فالأمر فيهم ظاهر. ومن جعل الله له هداية ونورا رأى من هذا ما يبين له منفعة ما جاء في الكتاب والسنة من النهي عن هذا وأشباهه، وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا»[38].

المطلب الثامن: الإيمان بالمتشابه.

لا يخرج مسلك السلف، ومن تبعهم بإحسان، في المحكم والمتشابه، عن مقصودَيْن شريفين، هما: العمل بالمحكم الذي جاء في القرآن والسّنة، والإيمان بالمتشابه فيهما؛ بخلاف من جعل من ورود المحكم والمتشابه في القرآن والحديث مدخلاً واسعاً لتحريف كلام الله، وكلام رسوله ﷺ عن مواضعه؛ ليُوافق عقائده وأصوله الفاسدة، كالقاضي عبد الجبار وغيره من المعتزلة[39]، وكالرازي وغيره من الأشاعرة[40].

ومسلك السلف ذاك هو الذي قرّره القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله، إذ يقول - شارحاً قول الإمام الطحاوي -: (ونقول: الله أعلم، فيما اشتبه علينا علمه): «تقدّم في كلام الشيخ رحمه الله أنه ما سلم في دينه إلا من

(35) أخرجه البخاري (2410).

(36) شرح العقيدة الطحاوية (ص778).

(37) المرجع السابق (ص779).

(38) شرح العقيدة الطحاوية (ص779).

(39) انظر: متشابه القرآن، للقاضي عبدالجبار (ص 5، 7)، والكشاف، للزمخشري (1/ 337 - 338).

(40) انظر: أساس التقديس، للرازي (ص 30) و(ص 230 - 250)، والتفسير الكبير له أيضاً (7/ 166).

سلّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، وردّ علم ما اشتبه عليه إلى عالمه. ومن تكلّم بغير علم فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (القصص: 50)... وقد أمر الله نبيه ﷺ أن يردّ علم ما لم يعلم إليه، فقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ﴾ (الكهف: 26). ﴿ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم ﴾ (الكهف: 22). وقد قال ﷺ لما سئل عن أطفال المشركين: (الله أعلم بما كانوا عاملين)[41] وقال عمر رضي الله عنه: (اتهموا الرأي في الدين)[42][43].

***

المبحث الثاني

المضامين الحجاجيّة العلمية عند ابن أبي العزّ في تقرير العقيدة

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تحرير الفروق:

من أصول الانحراف العقدي عند الفِرق عدم تحرير معاني الألفاظ الشرعية الواردة في نصوص الوحي، بل وحملها على معان لم تكن مقصود الشرع من تلك الألفاظ، ويبرز ذلك جلياً في مسائل الصفات والأفعال الإلهية، وما ترتّب عليها من لوازم في أفعال العباد، والأسماء والأحكام الشرعية.

وقد اعتنى القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله ببيان الفروق بين معاني الألفاظ الشرعية، وما يترتب عليها من علم وأحكام، ودفع شُبه من لم يُحكم علم تلك الفروق، وتتحرّر عنده المعاني الشرعية المقصودة من تلك الألفاظ[44].

ومن الفروق التي حرّرها القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله: الفرق بين الإرادة والمحبة، التي تخبّط فيها من انحرف في أفعال العباد من أهل الكلام[45]، فقال رحمه الله: «أما أهل السنة فيقولون: إن الله، وإن كان يريد المعاصي قدرا - فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها. وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن... والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله

(41) أخرجه البخاري (1384)، ومسلم (2659).

(42) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (82).

(43) شرح العقيدة الطحاوية (548-549).

(44) من أبرز من استعمل هذا المنهج في الحجاج الإمام ابن حزم رحمه الله في كتابه «الفصل»، انظر منه: (2/ 102)، (3/ 188-189).

(45) كالمعتزلة القائلين بأن الإنسان يخلق فعله، انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار (ص323)، والكشاف، للزمخشري (4/ 51، 177، 545-547)، وكالأشاعرة الذين انفردوا بقول لم يُسبقوا إليه من حيث تناقضه مع الوحي والعقل والحسّ فقالوا بـ «الكسب» والقدرة غير المؤثرة، فقاربوا القول بالجبر. انظر: أصول الدين، للبغدادي (ص133-134)، والإرشاد، للجويني (ص187، 210)، ونهاية الإقدام، للشهرستاني (ص72-78).

نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية، فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضا، والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث»[46].

المطلب الثاني: استعمال القياس الصحيح في حقّ الله، تعالى:

قرّر القاضي ابن أبي العزّ ﷺ أن أصح قياس وأصوبه يجب أن يُستعمل في الاستدلال على قضايا الاعتقاد، خاصة المتعلقة بأسماء الله وصفاته، ليس قياس شمول[47] يجتمع هو وغيره تحت كلي يستوي أفراده، ولا قياس تمثيل[48] محض. بل يُستعمل قياس الأولى، وهو: أن كل ما ثبت لغير الله من كمال لا نقص فيه فثبوته لله بطريق الأولى، وما تنزّه عنه غيره من النقائص فتنزّهُهُ تعالى عنه بطريق الأولى. وهذه طريقة القرآن كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَـٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (الروم:28)، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَـٰتِ سُبْحَـٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ (النحل:57).

فقال ﷺ: «العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي أفراده، فإن الله- سبحانه- ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثّل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى»[49].

المطلب الثالث: بيان اتّساع النصوص للاستدلال على مسائل العقيدة:

من أبرز محاسن كتاب «شرح العقيدة الطحاوية» للقاضي ابن أبي العزّ ﷺ، بيان غنى الوحيَيْن بالأدلة على المطالب الدينية العقدية، من ذلك بيان أنه لا يوجد في القرآن – مثلاً – آية إلا ولها تعلّق بالتوحيد، سواء أنواعه، أم حقوقه ومكمّلاته، أم عاقبة أهله في الدنيا والآخرة، وفي المقابل عاقبة أعدائه في الدنيا والآخرة[50].

كما أبرز ﷺ طرق القرآن المتنوعة في الاستدلال على توحيد الربوبية[51]، وعلى توحيد الألوهية[52]، وتوحيد الأسماء والصفات، وبالأخص الصفات التي

(46) شرح العقيدة الطحاوية (ص79). وانظر فروقاً أخرى في: (ص 324، 351، 633،563-638، 656، 749، 778، 788-790).

(47) قياس الشمول: هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي. الردّ على المنطقيين، لابن تيمية (ص119).

(48) قياس التمثيل: هو انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي. الردّ على المنطقيين، لابن تيمية (ص120).

(49) شرح العقيدة الطحاوية (ص87). وانظر المرجع نفسه (ص389-390). وانظر: الرد على المنطقيين، لابن تيمية (ص150، 154، 157، 350).

(50) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص42-43).

(51) انظر: المرجع السابق (ص42-43).

(52) انظر: المرجع السابق(ص36-37).

اشتد فيها الخلاف بين أهل السنة ومخالفيهم، كصفة الكلام[53]، والرؤية[54]، والعلوّ[55]. كل هذا لإظهار الاستغناء عن نتاج الفلسفة الذي ورثه أهل الكلام المذموم، وبنوا عليه عقائدهم، والأدهى من ذلك معارضتهم للوحي بذلك الإرث الوثني الغريب.

وكذلك إظهار تنوّع الأدلة على النبوة، وأنها لا تنحصر في دليل «المعجزة» كما يراه أهل الكلام[56]، فساق لذلك أنواعاً من الأدلة على نبوة الأنبياء عموماً، ونبوّة نبينا محمّد ﷺ بصورة خاصة[57].

وكذلك الحال في عقيدة البعث والمعاد، فقد تفنّن الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في سرد الأدلة النقلية، والعقلية الباهرة المستنبطة من القرآن الكريم[58].

فيجتمع للناظر منظومة متكاملة من الاستدلال النقلي والعقلي الوافر، على أصول الاعتقاد الكبرى (التوحيد، والنبوة، والمعاد) مما لم يتوافر لمدّعي المعقولات والنظر.

وهذا كله على عكس مناهج أهل الكلام ومن دار في فلكهم، فإنهم لا يفتؤون يكرّرون الأدلة نفسها، على خلاف فيها بينهم شديد[59].

المطلب الرابع: تحرير معاني الألفاظ:

جرت عادة المبطلين في ادعاءاتهم استعمال ألفاظ ومصطلحات يفخّمونها، ويجعلون استعمالها حكراً عليهم باعتبارهم أصحاب جدل وبرهان، وغيرهم أصحاب أساليب خطابية لا تليق إلا بالعامة والجمهور.

لكن هذه الأساليب لم تنطلِ على علماء السنة وأئمتها، فنظروا في تلك الألفاظ، وحاكموها إلى الميزان الدقيق الذي دلّ عليه الكتاب المنزّل والعقل الصريح المستقيم، كما اعتمدوا لغة التنزيل التي معرفتها من الدين، ولم تُطلب إلا بقصد فهم الشريعة والمطالب الدينية العالية، وإلا كانت مجرد لغة شعراء يطلبون التفاخر والعصبية القبلية، وهذا من أخلاق الجاهلية.

وقد تميّز القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في شرحه بميزة «التدقيق» في مصطلحات الناس وألفاظهم المستعملة في المسائل العقدية، تمحيصاً للعقيدة الصحيحة من شبه الذين انحرفوا عنها، فجاؤوا بباطل من القول وزورٍ.

(53) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص175-206).

(54) انظر: المرجع السابق (ص207-225).

(55) انظر: المرجع السابق (ص380-386)، و(ص 389 - 394).

(56) انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار (585-586)، والمجموع في المحيط بالتكليف له (ص449 وما بعدها)، والتمهيد، للباقلاني (ص157 وما بعدها)، وأصول الدين، للبغدادي (ص173 وما بعدها)، وغاية المرام في علم الكلام، للآمدي (ص319).

(57) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص140-155).

(58) انظر: المرجع السابق (ص589-599).

(59) كدليل الأعراض، ودليل التمانع، وغيرهما.

من ذلك تحريره لمعاني «التأويل» التي بُني عليها كثير من التحريف لنصوص الكتاب والسنة المتعلقة بأسماء الله وصفاته، وبأمر المعاد وتفاصيله، فقال رحمه الله تعليقاً على قول الإمام الطحاوي رحمه الله: «أو تأولّها بفهم»: «أي ادّعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره[60]، وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأوّل ما يخالف قولنا، فسموا التحريف تأويلا، تزيينا له وزخرفة ليقبل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ (الأنعام: 112).

والعبرة للمعاني لا للألفاظ. فكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرف عورض به دليل الحق»[61].

المطلب الخامس: بيان دلالة أقوال الفِرق على بعض الحق، واستفادة بطلان قول كل فرقة من إبطال بعضها لأقوال بعض.

في حديث الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله عن أفعال العباد الاختيارية، عرض لأقوال الجبرية، وأقوال القدرية، وأنها على طرفي نقيض، وبيّن هداية الله تعالى لأهل السنة إلى الحق الذي اختلفت فيه تلك الفِرق، ثم أشار – ضمناً – إلى أن الفِرق؛ لقصور نظرها، لا تجمع بين الأدلة في تحرير مقالاتها، بل تأخذ ببعض، وتُهمل بعضاً؛ ولذلك كان في بعض آرائها بعض الأدلة الصحيحة التي يُستفاد منها في جهتين: الأولى: صحة ما ذهب إليه أهل السنة، والثانية: بطلان قول الفرقة الأخرى المخالفة.

فقال رحمه الله: «فكل دليل صحيح يقيمه الجبري، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء، وأنه على كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة، ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار.

وكل دليل صحيح يقيمه القدري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة، وأنه مريد له مختار له حقيقة، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى، فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع

(60) انظر: الإحكام، للآمدي (3/ 53)، وشرح مختصر الروضة، للطوفي (3/ 561).

(61) شرح العقيدة الطحاوية (ص251). وانظر المرجع نفسه في تحرير معاني ألفاظ أخرى، مثل: «النظر» (ص209)، و«الوسيلة» (ص294)، و«الجهة» (ص266)، و«الولاية» (ص742).

ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم... ويستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخرين»[62].

***

المبحث الثالث

المضامين الحجاجية في المناقشة والردّود

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طريقة عرض ابن أبي العزّ لآراء المخالفين:

إن المطالع لأسلوب الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله ليلمح له استقراءً دقيقاً لمناهج الفرق المخالفة، ولمقالاتها، وأدلتها. ومن هنا نجده رحمه الله يذكر ذلك كلّه مفصّلاً كل جزئياته، ومستعملاً كل الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه من تقريرات. وتظهر وجاهة ما سلكه الشيخ رحمه الله إذا راجع الباحث مصادر تلك الفرق مما سطّره أساطينها، أو المصادر الموثوقة التي تخصّصت في حكاية المذاهب والآراء المتنوعة لمختلف الفِرق، ككتب المقالات للأشعري، والبغدادي، والشهرستهاني، وابن حزم – رحم الله الجميع –.

ومنهجه في عرض أقوال المخالفين يتمحور حول: طرق أهل الضلال في الوحي، ثم عرض دعاوى المخالفين، مع عرض حججهم على تلك الدعاوى، ثم يخلص إلى النتائج التي توصّلوا إليها بناءً على ذلك.

أوّلاً: بيان طرق أهل الضلال في الوحي:

قال رحمه الله: «لفرق الضلال في الوحي طريقتان: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل؛ أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل. فأهل الوهم والتخييل، هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه! لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به، ويتوهمون به أن الله شيء عظيم كبير، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيما محسوسا، وعقابا محسوسا، وإن كان الأمر ليس كذلك؛ لأن مصلحة الجمهور في ذلك، وإن كان كذبا فهو كذب لمصلحة الجمهور!! وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل»[63][64].

«أما أهل التحريف والتأويل، فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال ما هو الحق في نفس الأمر، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا! ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات»[65].

«أما أهل التجهيل والتضليل، الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا

(62) شرح العقيدة الطحاوية (ص640-641).

(63) انظر فقرة: توقّف فهم المعاني المعبَّر عنها باللفظ على معرفة عينها، لا بمجرد العقل.

(64) شرح العقيدة الطحاوية (ص801-802).

(65) المرجع السابق.

يعرفون ما أراد الله بها وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء! ويقولون: يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبرائيل ولا محمّد ولا غيره من الأنبياء، فضلا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان»[66].

ثانياً: عرض دعاوى المخالفين:

ادعى المخالفون لطريقة السلف في العقيدة دعاوى عديدة، خالفوا بها الحق الذي دلّت عليه نصوص الوحي، وبدهيات العقول السليمة، والفِطر المستقيمة، وقد ذكر بعضاً منها الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في شرحه. وقصده من ذلك إبطالها؛ لأنها بُنيت على مقدمات غير ثابتة الصحة شرعاً وعقلاً.

ولا شك في فائدة معرفة هذه الدعاوى على طريق الحصر لأهمّها وأبرزها؛ ليتضح لطالب طريق الحق أمهات المخالفات المنهجية في عقائد الفِرق المبطلة، ليكون على حذر منها مهما تشكّلت به من بهرج المصطلحات، والتعميات، والرموز.

ومن أبرز تلك الدعاوى:

1- دعوى تعارض العقل والنقل، ثم القول بتقديم العقل على النقل؛ في قول الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله: «بقوله (أي: المدّعي): العقل يشهد بضدّ ما دلّ عليه النقل»[67].

2- دعوى النُّظّار والمتصوفة أن توحيد الربوبية هو الغاية[68]: فقال رحمه الله: «توحيد الربوبية الذي يجعله هؤلاء النُّظّار، ومن وافقهم من الصوفية هو الغاية في التوحيد: داخلاً في التوحيد الذي جاءت به الرسل عليهم السلام، ونزلت به الكتب»[69].

3- دعوى عدم بداهة الدلالة العقلية ومن ثمّت الاعتراض على دلالة العقل على علوّ الله تعالى[70]، فقال رحمه الله: «وقد اعترض على الدليل العقلي بإنكار بداهته، لأنه أنكره جمهور العقلاء، فلو كان بديهيا لما كان مختلفا فيه بين العقلاء، بل هو قضية وهمية خيالية»[71].

4- دعوى أن الأدلة اللفظية، سواء المتواترة أو الآحاد، لا تفيد اليقين[72]، قال رحمه الله: «يشير... إلى الرد

(66) شرح العقيدة الطحاوية (ص801-802).

(67) المرجع السابق (ص227).

(68) ذكر الباجوري في شرحه لجوهرة التوحيد (ص51) مطالب سبعة يُتوصّل بها إلى إثبات وجود الله، والتي لا يعرفها إلا الراسخون في العلم. وعزا إلى السنوسي قوله: «وبها ينجو المكلّف من أبواب جهنّم السبعة» (ص52). هذا عند الأشاعرة، ومما يكثر ذكره عند المتصوّفة تقسيم التوحيد إلى توحيد العامة، والخاصة، وخاصة الخاصة، وفي تعريفها جميعاً لا تخرج عن إثبات وجود الله وربوبيته فقط، حتى غلوا وقالوا بوحدة الوجود. انظر: منازل السائرين، للهروي (ص135-139)، والرسالة، للقشيري (1/ 21-27).

(69) شرح العقيدة الطحاوية (ص37).

(70) انظر: بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (8/ 534).

(71) شرح العقيدة الطحاوية (ص391).

(72) انظر: المحصول، للرازي (1/ 572-574)، ومحصّل أفكار المتقدمين، له أيضاً (ص45)، وغاية المرام، للآمدي (ص90،=

على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة، القائلين بأن الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالمتواتر - وإن كان قطعي السند - لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية، لا تفيد اليقين!! ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات! قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها»[73].

5- دعوى أن معاد الأبدان لم يُفصح به إلا نبينا محمّد ﷺ ومن أثبت منهم المعاد فإنه لا يثبت إلا الروحاني دون الجسماني[74]، فقال رحمه الله: «ولهذا ظنّ طائفة من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يفصح بمعاد الأبدان إلا محمد ﷺ»[75].

6- دعوى انعدام الجواهر ثم عودتها، أو تفرّق الأجزاء ثم اجتماعها لإخفاء إنكار المعاد بتأويله بمثل هذه المقولات، فقال رحمه الله: «والقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، لهم في المعاد خبط واضطراب. وهم فيه على قولين: منهم من يقول: تعدم الجواهر ثم تعاد. ومنهم من يقول: تفرق الأجزاء ثم تجمع»[76].

فهذه نماذج من دعاوى أهل الانحراف من متّبعي الفِرق والمذاهب، مما ذكر الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في شرحه، يلي هذا ذكرُه رحمه الله لحججهم على تلك الدعاوى والنتائج التي بنوها عليها، ليصل بالقارئ إلى بيان بطلان تلك الدعاوى، لهزالة حججها، ولفساد نتائجها ضرورةً.

ثالثاً: عرض خلاصات لِما يحتج به المخالفون على دعاويهم:

لم يهمل القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله الإشارة إلى ما يحتج به المخالفون على دعاويهم، سواء في ذلك ما

=123، 174)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية (13/ 139، 141).

(73) شرح العقيدة الطحاوية (ص498-499).

(74) انظر: رسالة أضحوية في أمر المعاد، لأبي علي ابن سينا. تحقيق: د. سليمان دنيا. دار الفكر العربي، 1368هـ. (ص44-51). وقد ذكر الإمام ابن القيّم رحمه الله عند تعداده لمؤلفات شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ذكر له مؤلفاً بعنوان: «قواعد في إثبات المعاد والردّ على ابن سينا في رسالته الأضحوية» وذكر أنه: «نحو مجلد». انظر: أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د.صلاح الدين المنجّد. دار الكتاب الجديد - بيروت. الطبعة: الرابعة، 1403. (ص20). كما قد ذُكر للشهرستاني كتاب في الردّ على ابن سينا سماه «مصارعة الفلاسفة» قال ابن القيّم رحمه الله: «وصارع محمد الشهرستاني ابنَ سينا في كتاب سماه «المصارعة»، أبطل فيه قوله بقدم العالم، وإنكار المعاد، ونفي علم الرب تعالى، وقدرته وخلقه العالم، فقام له نصير الإلحاد - المقصود هو نصير الدين الطوسي المتوفى سنة(672) كان وزيراً لهولاكو المغولي، وأسهم في سقوط بغداد وقتل الخليفة. البداية والنهاية (13/ 267)- وقعد ونقضه بكتاب سماه «مصارعة المصارعة» ووقفنا على الكتابين». إغاثة= =اللهفان، تحقيق: محمد حامد الفقي. دار المعرفة، بيروت. الطبعة2، 1395. (2/ 267). وانظر: كلام محقّق كتاب «المِلل والنِّحل»، للشهرستاني الدكتور محمد فتح الله بدران. مطبعة الأزهر، د.ت. (1/ 10).

(75) شرح العقيدة الطحاوية (ص589).

(76) المرجع السابق (ص597).

احتجوا بـه مـن النقـل، أم مـن معقـولاتهم، بـل حتـى شبهاتهم. من ذلك:

– تقديم العقل على النقل حال تعارضـهما، ذكـر الشيخ القاضي ابن أبي العزّ ﵀ حجتهم في ذلك، وهي قولهم: إنّ «العقل أصل النقل»[77].

– إنكارهم أو تحريفهم لمعاني نصوص الصفات ذكر من حججهم: «وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتّجسيم»[78]. قال الشيخ القاضي ابن أبي العزّ ﵀: «النفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ (الشورى: 11) مستنداً لهم في رد الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم، وما وضعته خواطرهم وأفكارهم – ردّوه بـ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ تلبيساً منهم وتدليساً على من هو أعمى قلباً منهم، وتحريفاً لمعنى الآي عن مواضعه»[79].

– دعواهم أن القرآن الكريم مخلوق، ذكر من استدلالاتهم قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ (الرعد: 16)[80].

– ذكر مـن حججهـم في نفـي خلـق الله لأفعـال العباد، فأرجعها إلى «أصلهم الفاسد الـذي وضـعوا بـه شريعة لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغـي له أن يفعل كذا!! وقاسوه على خلقه في أفعالهم»[81].

رابعاً: بيان النتائج التي توصّل إليها المخالفون:

بعد عرض القاضي ابن أبي العـزّ ﵀ لـدعاوى المخالفين وحججهم على تلك الـدعاوى، بـيّن ﵀ مـا استنتجوه منها من نتائج، وما بنوا عليها مـن اعتقـادات وآراء، ومثل هذا المنهج في الحجـاج يعـدّ مـن أقـوى مـا تكون به المحاججـة؛ لأنهـا – في نظـري – تحـصر الآراء والأقوال، وحججها ونتائجها، إذ تكون من باب السبر، وهـو مـسلك حجـاجي مـألوف في البحـث الفقهـي والأصولي والجدلي، ولأنه يأتي موافقاً لقاعدة أن «الحكـم على الشيء فرعٌ عـن تـصوّره»[82]، كـما يـدخل في بعـض أبواب الاعتراض في المحاججة من قِبل الخصم، بـسبب دخول محاججِه فيها دون علم بما عنـد الخـصم، كجهـل أقواله، أو أدلته، أو بحكم بلازم القول والمخـالف لـيس ملتزماً له، إلى غير ذلك ممـا يجـب أن يُحـترز منـه في هـذه الدروب الخطيرة.

(77) شرح العقيدة الطحاوية (ص227).

(78) المرجع السابق (ص175).

(79) المرجع السابق (ص503).

(80) المرجع السابق (ص178).

(81) شرح العقيدة الطحاوية (ص615). وهو يشير هنا إلى الأصـل الذي أصّله المعتزلة في مذهبهم وهو القول بـ«وجوب اللطـف والأصلح على الله». انظـر: شرح الأصـول الخمـسة، للقـاضي عبدالجبار (ص518 وما بعدها).

(82) انظر: الأشباه والنظائر، للسبكي (2/ 388)، والتقرير والتحبير في علم الأصول، لابن أمير حاج (2/ 110).

ومن النتائج التي بيّن الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله أن المخالفين استنتجوها، ما يلي من أقواله رحمه الله:

- «وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ (الرعد: 16) والقرآن شيء، فيكون داخلا في عموم «كل» فيكون مخلوقاً، فمن أعجب العجب؛ وذلك: أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله، فأخرجوها من عموم «كل» وأدخلوا كلام الله في عمومها، مع أنه صفة من صفاته»(83).

- «كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولا: فما وافقه قال: إنه محكم، وقبله واحتج به!! وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، وسمى رده تفويضا! أو حرفه، وسمى تحريفه تأويلاً»(84).

- «ففهموا من أخبار الصفات... أنه يقتضي إثباتها التمثيل بما للمخلوقين»(85).

المطلب الثاني: طريقة ابن أبي العز في المناقشة والردّ:

وقفت عليه في منهج القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في مناقشاته وردوده، أن له طريقتيْن:

طريقة عامة: وفيها يتم الردّ والمناقشة بطريقة الحوار الافتراضي الذي يتمّ به حصر الصور، والإتيان على المفترضات بالنقض،كافتراضه حواراً مع من ينفي الصفات بحجة استلزام ذلك للتشبيه والتجسيم؛ فقال رحمه الله: «فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه... وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم؛ قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبتَّه، إذ لا فرق بينهما. فإن قال: أنا لا أثبت شيئا من الصفات! قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى... فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنى، بل أقول: هي مجاز... قيل له: فلا بد أن تعتقد أنه موجود... فإن قال: أنا لا أثبت شيئا... قيل له: معلوم بصريح العقل...»(86)...إلخ ذلك الحوار الافتراضي.

و**طريقة تفصيلية:** اشتملت على صور شتّى، منها:

أوّلاً: الاعتراض على المخالف بفساد طريقته:

من ذلك أقواله رحمه الله التالية التي اعترض فيها على المخالفين بفساد طرقهم في الاستدلال، إما إنشاءً أو فهماً:

- «وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ (الزخرف: 3)، فما أفسده من استدلال! فإن

(83) شرح العقيدة الطحاوية (ص178).

(84) المرجع السابق (ص182).

(85) المرجع السابق (ص503).

(86) شرح العقيدة الطحاوية (ص60-61). وانظر صوراً أخرى من الحوار الافتراضي عن الدليل العقلي في إثبات صفة العلم لله ﷻ في (ص126)، وعن صفات الإرادة، والغضب، والرضا في (ص686-687).

(جعل) إذا كان بمعنى «خلق» يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ﴾ (الأنعام: 1)، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۖ أَفَلَا يُؤۡمِنُونَ ۝ وَجَعَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمۡ وَجَعَلۡنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلٗا لَّعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ ﴾ (الأنبياء: 30 - 31). وإذا تعدّى إلى مفعولين لم يكن بمعنى خلق»[87].

- «وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ (القصص:30)، على أن الكلام خلقه الله تعالى في الشجرة، فسمعه موسى منها! وعَمُوا عمّا قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾، والنداء هو الكلام من بُعد، فسمع موسى عليه السلام النداء من حافة الوادي، ثم قال: ﴿ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾، أي: إن النداء كان في البقعة المباركة من عند الشجرة»[88].

- «وأما احتجاجكم بقوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ ﴾ (القصص: 88) فأُتيتم من سوء فهمكم معنى الآية، واحتجاجكم بها على عدم وجود الجنة والنار الآن - نظير احتجاج إخوانكم على فنائهما وخرابهما وموت أهلهما، فلم توفقوا أنتم ولا إخوانكم لفهم معنى الآية»[89].

(87) شرح العقيدة الطحاوية (ص182).

(88) المرجع السابق (ص182-183).

(89) المرجع السابق (ص620).

ثانياً: بحث أوجه دلالات النصوص المحتج بها عند المخالفين:

من أوجه قوة عارضة القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في الحجاج، أنه لم يقتصر على إيراد أدلة المخالفين إيراداً مجرداً، ولم يسلّم لهم احتجاجهم بها، بل كرّ عليها ببيان ضعف دلالات تلك الأدلة على مراد من استدلّ بها؛ وذلك لاختلاف مناهجهم في الاستدلال عن المنهج الصحيح في فهم النصوص، كما ذكر القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله عن أهل البدع: «ولا شك أن مشايخ المعتزلة - وغيرهم من أهل البدع - معترفون بأن اعتقادهم في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة، ولا عن أئمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما يزعمون أن العقل دلهم عليه، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع»[90]، وبخاصة الركيزة الأساسية في ذلك، وهي فهم السلف الصالح لتلك النصوص وفق الهدي النبوي؛ لشهودهم نزول الوحي، ومعرفة تفسيره من طريق رسول الله ﷺ، وهو ما اتبعه علماء أهل السنة في تفاسيرهم، كابراً عن كابر.

من ذلك، ما يلي:

- ردّه رحمه الله على الجبرية في نفيهم مشيئة الإنسان، وأنه فاعل حقيقة، قال: «فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ ﴾

(90) شرح العقيدة الطحاوية (ص186).

(الأنفال: 17) فهو دليل عليهم؛ لأنه تعالى أثبت لرسوله ﷺ رمياً، بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، فعُلم أن المثبت غير المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداء وانتهاء: فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رمياً، فالمعنى حينئذ – والله تعالى أعلم –: وما أصبت إذ حذفت، ولكن الله أصاب، وإلا فطرد قولهم: وما صليت إذ صليت، ولكن الله صلى! وما صمت إذ صمت! وما زنيت إذ زنيت! وما سرقت إذ سرقت!! وفساد هذا ظاهر»[91].

–اعتراضه على ادعائهم عموم «كلّ» لكل شيء مطلقاً بقوله رحمه الله: «وعموم «كلّ» في كل موضع بحسبه، ويُعرف ذلك بالقرائن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ (الأحقاف: 25)، ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح؟ وذلك لأن المراد تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة وما يستحق التدمير....» ومثّل كذلك بخبر ملكة سبأ، ثم قال: «وهذا القيد يفهم من قرائن الكلام؛ إذ مراد الهدهد أنها ملكة كاملة في أمر الملك، غير محتاجة إلى ما يكمل به أمر ملكها، ولهذا نظائر كثيرة»[92].

– واعترض على استدلال المعتزلة على معتقدهم في عدم خلق أفعال العباد، بإنكار نبيّ الله إبراهيم عليه السلام على قومه، وأنه أراد بقوله: (وما تعملون) أنها المنحوتات، وليس فعل التعبد لها، فقال الشيخ رحمه الله: «وكذا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات: 96). ولا نقول لأن: (ما) مصدرية، أي: خلقكم وعملكم؛ إذ سياق الآية يأباه؛ لأن إبراهيم عليه السلام إنما أنكر عليهم عبادة المنحوت، لا النحت، والآية تدل على أن المنحوت مخلوق لله تعالى وهو ما صار منحوتا إلا بفعلهم، فيكون ما هو من آثار فعلهم مخلوقا لله تعالى ولو لم يكن النحت مخلوقا لله تعالى لم يكن المنحوت مخلوقا له، بل الخشب أو الحجر لا غير»[93].

– واعترض على استدلال القائلين بأن القرآن من إحداث أحد الرسولين محمّد ﷺ أو جبريل عليه السلام، فأجابهم القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله قائلاً: «فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (الحاقة: 40)، و(التكوير: 19). وهذا يدل على أن الرسول أحدثه: إما جبرائيل، أو محمد. قيل: ذكر الرسول معرف أنه مبلغ عن مرسله؛ لأنه لم يقل: إنه قول ملك أو نبي، فعلم أنه بلغه عمن أرسله به، لا أنه أنشأه من جهة نفسه. وأيضا: فالرسول في إحدى الآيتين جبريل، وفي الأخرى محمّد، فإضافته إلى كل منهما تبين أن الإضافة للتبليغ؛ إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يحدثه الآخر»[94].

(91) شرح العقيدة الطحاوية (ص642). وانظر في تفسير الآية: تفسير ابن كثير – ت. السلامة– (4/ 30–31).

(92) شرح العقيدة الطحاوية (ص181). وانظر منه: (ص643).

(93) شرح العقيدة الطحاوية (ص643–644).

(94) المرجع السابق (ص183). وانظر أمثلة أخرى على هذا=

ثالثاً: قلب أدلة المخالف ومنازعته في جنس ما احتج به:

المقصود باصطلاح: (قلب الدليل)، هو بيان المعترض أن دليل المخالف الذي استدل به دليلٌ عليه، لا له[95]. وهو من قوادح الاستدلال عند أهل الجدل، وقد استعمل هذا الأسلوب كثير من أئمة أهل السنة، ومنهم القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله مما يبرز - في موضوع هذا البحث - الميزة الحجاجية عند علماء أهل السنة بعامة[96]، وعنده رحمه الله بخاصة.

ومما وقفت عليه من أسلوب الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في شرحه للطحاوية قوله:

«وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَن تَرَىٰنِي ﴾ (الأعراف: 143)، وبقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ (الأنعام: 103)، فالآيتان دليل عليهم؛ أما الآية الأولى: فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه....[97] فإن المعنى: أنه يُرَى، ولا يُدْرَك، ولا يُحاط به؛ فقوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ (الأنعام: 103)، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝ قَالَ كَلَّآ ﴾ (الشعراء: 61-62)، فلم ينف موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرَى ولا يُدرَك، كما يُعلم ولا يحاط به علما، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية. بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه»[98].

أما عن أوجه منازعة الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله لمخالفه في جنس ما احتجّ به، فيظهر في ردّ القانون الكلّي الذي سار عليه أهل الكلام، والأشاعرة خاصة، من أنه إذا تعارض العقل والنقل، وجب تقديم العقل مطلقاً؛ لأنه الأصل في إثبات النقل[99]. فقال: «ويعارض كلام من يقول ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بين المدلولين جمع

=المسلك الحجاجي عند القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في المرجع نفسه (ص 178، 620، 642-643).

(95) قلب الأدلة على الطوائف المضلّة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، تميم القاضي (ص31).

(96) وقد ساق مؤلف كتاب «قلب الأدلة» نماذج ممن استعمل منهم هذا الأسلوب، فذكر الأئمة: أبا حنيفة (150)، وأحمد (204)، وعثمان بن سعيد الدارمي (280)، وعبدالعزيز المكي الكناني (240)، وابن قتيبة (276)، وابن عبدالبرّ (463)، وفارس هذا الميدان شيخ الإسلام ابن تيمية (728) الذي قلب أدلة المخالفين النقلية والعقلية على حدٍّ سواء. انظر: قلب الأدلة (ص283-290).

(97) وذكر سبعة أوجه (ص213-215).

(98) شرح العقيدة الطحاوية (ص213-215).

(99) انظر على سبيل المثال: أساس التقديس، للرازي (ص220).

بين النقيضين، ورفعهما...»[100].

وقوله: «فإنا نقول: نعلم بالضرورة بطلان قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قلتم: تلك الضرورة التي تحكم ببطلان قولنا هي من حكم الوهم لا من حكم العقل، قابلناكم بنظير قولكم»[101].

رابعاً: تحديد منشأ الغلط في الآراء والمقالات:

تبرز أهمية معرفة منشأ الخطأ عند الفرق في مقالاتها الدينية، ومذاهبها العقدية، وتحرير محلّ النزاع في آرائها؛ في تسهيل الردّ عليهم، وهتك أستار بدعهم، ودحض شبهاتهم، بنور الوحي وفق منهج الرعيل الأول في مقارعة أدلتهم وأصولهم. وهذا لا يتأتى إلا باستقراء مقالات الفرق ومذاهبها، وأصول تلك المقالات ومصادرها. مما يُعدّ أصل ضلال تلك الفرق وغلطها في أصول عقدية تفصيلية، كالإيمان، وكأسماء الله تعالى وصفاته، وكالقدر... وهذه - بلا ريب - هي نتائج للمناهج المنحرفة التي سلكتها تلك الفِرق في تلقي العقيدة والاستدلال عليها.

وتَمَيُّزُ القاضي ابن أبي العزّ ﵀ بإبراز مثل هذه العلل في انحرافات الفرق، يدلّ على تتبّعه ﵀ لمقالاتها، وآرائها، وما تجتمع عليه وما تنفرد به كل واحدة منها، مما ساعده على تشخيص أسباب الخطأ عندها ومنشئها، وقد صرّح بهذا في مواطن من شرحه المبارك، مثل قوله: «ومنشأ الضلال من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوبا مرضيا[102]. وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه[103]»[104].

وفي مسألة المطلق الكلي[105] الذي يوجد في الأذهان وتخبّط المتكلمين في فهمه، فأجروه جميعاً على أنه نفسه الذي يوجد خارج الأذهان في جميع الأعيان التي في الخارج، حيث «توهّموا أن الاتفاق في مسمّى هذه الأشياء، يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد»[106]، فبيّن ﵀ خطأهم في ذلك المسلك، بل

(100) شرح العقيدة الطحاوية (ص227).

(101) المرجع السابق (ص391).

(102) انظر: الملل والنحل، للشهرستاني (1/ 86)، ومدارج السالكين، لابن القيم (1/ 251).

(103) انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار(ص323)، والكشاف، للزمخشري(4/ 51، 177، 545-547).

(104) شرح العقيدة الطحاوية (ص324).

(105) المطلق الكلي هو تصوّرٌ لا يكون كلياً مشتركاً إلا في الأذهان لا في الأعيان، وإذا كان كذلك فليس في أحدهما شيء يشاركه الآخر فيه في الخارج؛ بل كل ما اتصف به أحدهما لم يتصف الآخر بعينه، ولم يشاركه فيه؛ بل لا يشابهه فيه أو يماثله فيه. انظر: مجموع الفتاوى (12/ 233)، والردّ على المنطقيين (ص153).

(106) شرح العقيدة الطحاوية (ص63).

جعله سبب ضلالهم، فقال: «وأصل الخطأ والغلط: توهّمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتا في هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك؛ فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقا كلياً، بل لا يوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسماها معينا مختصا به»[107].

خامساً: مجانبة البغي على الخصم، وإقرار ما معه من الحق:

مما امتاز به الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله في شرحه للعقيدة الطحاوية هو عدم البغي على المخالفين له، مهما كانت درجة الاختلاف معهم، والبغي كما جاء في قول الله تعالى في ذمّ أهل الكتاب: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ﴾ (آل عمران:19)، قال الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسير معنى البغي، الذي وقع منهم على بعض، وصورته: «أي: بغى بعضهم على بعض، فاختلفوا في الحقّ؛ لتحاسدهم وتباغضهم وتدابرهم، فحمل بعضهم بغض البعض الآخر على مخالفته في جميع أقواله وأفعاله، وإن كانت حقًّا»[108]، فالشيخ رحمه الله كان يقرّ بما مع المخالفين من الحق والصواب، بل ويذهب إلى القول بوجوب القول به واعتقاده، ولم يردّ أقوالهم بالجملة، ولو اشتملت على بعض الحق، بل يميّز الحق من الباطل، ولا يردّ إلاّ الباطل منه.

فقال عن احتجاجات المعتزلة في مسألة كلام الله: «كل ما تحتج به المعتزلة مما يدل على أنه كلام متعلق بمشيئته وقدرته، وأنه يتكلم إذا شاء، وأنه يتكلم شيئاً بعد شيء، فهو حقٌّ يجب قبوله. وما يقول به من يقول: إن كلام الله قائم بذاته، وأنه صفة له، والصفة لا تقوم إلا بالموصوف: فهو حقٌّ يجب قبوله والقول به. فيجب الأخذ بما في قول كل من الطائفتين من الصواب»[109].

وفي جوابه لمن أنكر وجود الجنة الآن، وأنها مخلوقة[110]، قال الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله: «إن أردتم بقولكم إنها الآن معدومة بمنزلة النفخ في الصور، وقيام الناس من القبور، فهذا باطل، يرده ما تقدم من

(107) شرح العقيدة الطحاوية (ص63). وانظر: (ص32، 799).

(108) تفسير القرآن العظيم، للإمام ابن كثير، تحقيق: سامي السلامة، (2/ 25).

(109) شرح العقيدة الطحاوية (ص187).

(110) قال القاضي عبدالجبار المعتزلي: «إن الجنة لم تُخلق بعد...إلا أن الذي نذهب إليه أن جنة الخلد خاصة إنما تُخلق بعد الإعادة»: التفسير الكبير له (ص246)، وانظر: تفسير أبي مسلم الأصفهاني المعتزلي (ص35-36)، وقال الزمخشري: «إلا أن الأمور المستقبلة لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها: عُبر عنها بلفظ ما كان ووُجد، والمعنى على الاستقبال»: الكشاف (4/ 178)، وانظر الرازي في تفسيره: حيث عرض أقوال أئمة الاعتزال في المسألة كالقاضي عبدالجبار والجبائي، وردّ عليها: (9/ 366، 19/ 47، 23/ 264، 24/ 437، 29/ 465، 31/ 67).

الأدلة وأمثالها مما لم يذكر، وإن أردتم أنها لم يكمل خلق جميع ما أعد الله فيها لأهلها، وأنها لا يزال الله يحدث فيها شيئا بعد شيء، وإذا دخلها المؤمنون أحدث الله فيها عند دخولهم أمورا أخر - فهذا حق لا يمكن رده، وأدلتكم هذه إنما تدل على هذا القدر»[111].

سادساً: تخطئة المخالف لا تكفيره:

القول بتلازم الخطأ والإثم هو مذهب أهل البدع والضلال، أما أهل السنة والجماعة فنهجهم وسطي يقوم على العلم والرحمة، والقاضي ابن أبي العزّ رحمه الله نهج هذا النهج العلمي الوسطي، دون إفراط ولا تفريط؛ فقال رحمه الله: «هنا يظهر غلط الطرفين؛ فإنه من كفّر كل من قال القول المبتدع في الباطن، يلزمه أن يكفّر أقواماً ليسوا في الباطن منافقين، بل هم في الباطن يحبون الله ورسوله، ويؤمنون بالله ورسوله، وإن كانوا مذنبين، كما ثبت في صحيح البخاري، عن أسلم مولى عمر رضي الله عنه، عن عمر: (أن رجلا كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه: عبد الله، وكان يلقب: حماراً، وكان يضحك رسول الله ﷺ، وكان رسول الله ﷺ قد جلده من الشراب، فأتي به يوما، فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه! ما أكثر ما يؤتى به! فقال رسول الله ﷺ: لا تلعنه؛ فإنه يحب الله ورسوله)[112] وهذا أمر مُتيقَّن به في طوائف كثيرة وأئمة في العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج، ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها؛ ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير»[113]. ثم خلص إلى القول: «فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضا، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطّئون ولا يكفّرون»[114].

***

الخاتمة

من خلال تلك الجولة في كتاب «شرح العقيدة الطحاوية» للشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله، وتتبع مضامينه الحجاجية التي ضمّنها مؤلفه فيه، أسجّل بعض أهم النتائج التي توصّلتُ إليها، وهي كالتالي:

- التزام الشيخ القاضي ابن أبي العزّ رحمه الله شروط الحجاج في كتابه، فجاء عمله فيه ملتزماً الشروط العلمية والمنهجية، مثل: التحقق من مسمّى الأقوال والآراء، والتأكد من نسبتها إلى قائليها.

- تحقيق المنهج الحجاجي في العرض والاستدلال، فأظهر جلياً المقدّمات المنهجية التي أسّس عليها شرحه، ولم يخرج عنها في كتابه مع أن المتن لم يأت مرتّباً على ما تعارف عليه الناس في التأليف، ومع ذلك لم

(111) شرح العقيدة الطحاوية (ص620).

(112) أخرجه البخاري (6780).

(113) شرح العقيدة الطحاوية (ص 438)

(114) المرجع السابق (ص439).

يضطرب منهج ابن أبي العزّ رحمه الله أو يتناقض بين موضع وآخر.

– كما التزم صوراً من الحجاج الصحيح في استدلالاته؛ كالاستدلال بالنقض، والاستدلال بالقلب، والاستدلال بالمعارضة، واستعمال القياس الصحيح، وطرح الأقيسة الفاسدة.

– قيام المناهج الفلسفية والكلامية على السفسطة، وإنكار حقائق الأشياء، والتحريف والتناقضات بين الفِرق، وفقرها الشديد في الاستدلال بالوحي، الأمر الذي يفسّر كثرة الاختلافات والآراء، وانكسارها تحت وطأة الحجاج الصحيح لعلماء أهل السنة.

كما لا يفوتني أن أوصي الباحثين في عقيدة أهل السنة والجماعة بضرورة:

– إبراز ملامح الحِجاج الصحيح في المؤلفات العقدية لعلماء أهل السنة، سواء منها التقريرية، أو ما تعلّق منها بالردود والمناظرات.

– وبإزاء ذلك بيان غلط أهل الكلام في ادّعائهم السبق والاستحواذ على الحجاج العقلي، دون غيرهم، وبخاصة خصومهم من أهل السنة والجماعة، وهو مجال خصب في تتبع بطلان أقاويلهم بالأدلة العقلية الصحيحة، وبجنس ما استدلوا به.

هذا، وأسأل الله التوفيق والسداد فيما أردت من هذه الدراسة، وصلّى الله وسلّم، وبارك على نبينا محمّد.

قائمة المصادر والمراجع

آداب البحث والمناظرة. الشنقيطي، محمد الأمين. تحقيق: د. سعود العريفي، ط1، مكة: دار عالم الفوائد، د.ت.

الإحكام في أصول الأحكام. الآمدي، سيف الدين. تحقيق: عبدالرزاق عفيفي، د.ط، بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت.

الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد. العريفي، سعود. ط1، مكة: دار عالم الفوائد، 1419هـ.

الإرشاد. الجويني، عبدالملك. تحقيق: محمد يوسف موسى، وعلي عبدالحميد، د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1369هـ.

أساس التقديس. الرازي، محمد بن عمر. تحقيق: أحمد حجازي السقا، د.ط، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1406هـ.

أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية. ابن قيّم الجوزية، شمس الدين. تحقيق: د.صلاح الدين المنجّد، ط4، بيروت: دار الكتاب الجديد، 1403هـ.

الأشباه والنظائر. السبكي، تاج الدين. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ.

أصول الدين. البغدادي، أبو منصور. ط1، إستانبول: مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية، 1346هـ.

إعلام الموقعين عن ربّ العالمين. ابن قيّم الجوزية، شمس الدين. تعليق: طه عبدالرؤوف سعد، د.ط، بيروت: دار الجيل، د.ت.

إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان. ابن قيّم الجوزية، شمس الدين. تحقيق: محمد حامد الفقي، ط2، بيروت: دار المعرفة، 1395م.

إنباء الغمر بأبناء العمر. العسقلاني، أحمد بن حجر. تحقيق:

د. حسن حبشي، د.ط، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي. 1389هـ.

إيثار الحق على الخلق. ابن الوزير، محمد بن إبراهيم. تحقيق: أحمد مصطفى حسين، د.ط، صنعاء: الدار اليمنية للنشر، 1405هـ.

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. تحقيق: مجموعة من المحققين، ط1، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، 1426هـ.

ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان. ابن الوزير، محمد بن إبراهيم. د.ط، القاهرة: مطبعة السعادة، 1349هـ.

تعليقات على شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العزّ الحنفي، مع بيان مصادر الشرح. العبداللطيف، عبدالعزيز. ط1، الرياض: مدار الوطن، 1436هـ.

تفسير أبي مسلم الأصفهاني. جمع وإعداد وتحقيق: د. خضر محمد. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1428هـ.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل. تحقيق: سامي السلامة، ط2، الرياض: دار طيبة، 1420هـ.

التفسير الكبير (المسمى: مفاتيح الغيب). الرازي، محمد بن عمر. ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1420 هـ.

التفسير الكبير. الهمذاني، عبدالجبار. تحقيق: د. خضر محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2009م.

التقرير والتحرير في علم الأصول. الحاج، ابن أمير. د.ط، بيروت: دار الفكر، 1417هـ.

تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل(التمهيد). الباقلاني، أبو بكر. تحقيق: عماد الدين حيدر، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1407هـ.

الحجاج في مناظرة الحيدة والاعتذار. ليتيمي، مراد. أطروحة علمية بجامعة مولود معمري، بالجزائر، 2012م.

درء تعارض العقل والنقل. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. ط1، الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1408هـ.

الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة الإسلامية. عبيدات، عبد الكريم، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

الرد على المنطقيين. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

رسالة أضحوية في أمر المعاد. ابن سينا، أبو علي. تحقيق: د. سليمان دنيا، د.ط، بيروت: دار الفكر العربي، 1368هـ.

روضة الناظر. ابن قدامة، موفق الدين. تحقيق: عبدالكريم النملة، ط7، الرياض: مكتبة الرشد، 1425هـ.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد، عبدالحي. تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط1، دمشق: دار ابن كثير، 1406هـ.

شرح الأصول الخمسة. الهمذاني، عبدالجبار بن أحمد. تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، ط3، القاهرة: مكتبة وهبة، 1416هـ.

شرح العقيدة الطحاوية. ابن أبي العزّ، صدر الدين. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، والدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ.

شرح العقيدة الطحاوية. ابن أبي العزّ، صدر الدين. ط8، بيروت: المكتب الإسلامي، 1404هـ.

شرح جوهرة التوحيد. الباجوري، إبراهيم بن محمد. ضبط: عبدالله الخليلي، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

شرح مختصر الروضة. الطوفي، نجم الدين. تحقيق: د. عبدالله التركي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ.

غاية المرام في علم الكلام. الآمدي، سيف الدين، تحقيق: حسن

عبد اللطيف، ط 1، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1391هـ،

الفصل في الملل والأهواء والنحل. ابن حزم، أبو محمد. د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.

قلب الأدلة على الطوائف المضلّة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات. القاضي، تميم. ط2، الرياض: مكتبة الرشد – ناشرون، 1435هـ.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. الزمخشري، أبو القاسم جار الله. ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

لسان العرب. ابن منظور، جمال الدين. ط3، بيروت: دار صادر، 1414 هـ.

متشابه القرآن. الهمذاني، القاضي عبدالجبار. تحقيق: عدنان زرزور، ط1، القاهرة: د.ن، 1969م.

المجموع في المحيط بالتكليف. الهمذاني، عبدالجبار. جمع: ابن متّويه، تحقيق: يان بيترس، ط1، بيروت: دار المشرق، 1999م.

محصّل أفكار المتقدمين. الرازي، فخر الدين. مراجعة: طه عبدالرؤوف سعد، د.ط، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.

المحصول. الرازي، فخر الدين. تحقيق: طه جابر العلواني، ط1، الرياض: جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، 1399هـ.

مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي: دراسة نقدية في ضوء الإسلام. الزنيدي، عبدالرحمن بن زيد. ط1، الرياض: مكتبة المؤيد، 1412هـ.

المصطلحات الكلامية في إثبات وجود الله وأسمائه وصفاته. إبراهيم، محمد سعيد. رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، 1414هـ.

المصطلحات الكلامية في أفعال الله تعالى (عرض ونقد). طاهر، أحمد محمد. رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، 1414هـ.

المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها. القرني، عبدالله. ط1، مكة: دار عالم الفوائد، 1420 هـ.

معيار العلم. الغزالي، أبو حامد. شرح: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ.

مفتاح دار السعادة. ابن قيّم الجوزية، شمس الدين. تحقيق: على الحلبي، ط1، الخبر: دار ابن عفان، 1416هـ.

المِلل والنِّحل. الشهرستاني، أبو الفتح عبدالكريم. تحقيق: الدكتور محمد فتح الله بدران، د.ط، القاهرة: مطبعة الأزهر، د.ت.

منازل السائرين. الهروي، أبو إسماعيل الأنصاري. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية. د.ت.

المنقذ من الضلال. الغزالي، أبو حامد. تحقيق: الدكتور عبد الحليم محمود، د.ط، مصر: دار الكتب الحديثة، د.ت.

الموافقات. الشاطبي، أبو إسحاق. تحقيق: مشهور سلمان، ط1، الخبر: دار ابن عفان، 1417هـ.

النجاة. ابن سينا، أبو علي. تحقيق: ماجد فخري، ط1، بيروت: دار الأفق الجديد، 1410هـ.

نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة. الكردي، راجح. ط1، الرياض: مكتبة المؤيد، 1412هـ.

نظرية المعرفة عند مفكري الإسلام وفلاسفة الغرب المعاصرين. زيدان، محمود. د.ط، الدمام: مكتبة المتنبي، 1433هـ.

نهاية الإقدام في علم الكلام. الشهرستاني، أبو الفتح عبدالكريم. تصحيح: ألفرد جيوم، د.ط، القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت.

***